

كتب اجتماعية

الأمثال الشعبية.. من أهم أركان التراث الفلسطيني

الوقاف / وكالات - تعتبر الأمثال الشعبية الفلسطينية من أهم أركان التراث الشعبي الفلسطيني؛ وذلك لبلاغة تعبيرها عن مختلف تجارب المجتمع الفلسطيني التي مر بها عبر العصور والتي تعبر عن ثقافته وطرق عيشه ومختلف المعاملات والأخلاق التي تعارف عليها الناس فيه.

وتحكي الأمثال الشعبية حقيقة ما لوفة صيغت بأسلوب مختصر حتى يتناولها جمهور واسع من الناس وهي من ناحية بلاغية تتميز بالإيجاز.

والمثل الشعبي هو جملة قصيرة بلغة متوارثة عبر الأجيال، سهلة الانتشار وسريعة التداول جاءت تعبيراً عن تجربة محددة وشاع استعمالها بمناسبة وقوع تجارب أو مواقف مماثلة للتجربة الأصلية.. وهو نتاج لتداخلات التاريخ والثقافة والجغرافيا والأدب والاقتصاد والدين والعادات والتقاليد.



تحتل الأمثال في التراث الشعبي الفلسطيني مكانة خاصة، فهي في مضمونها مما تناقلته الأجيال عبر آلاف السنين، والتصفت بحياتهم، وعبرت عن حالاتهم المختلفة، وفي هذا الكتاب يجمع محمد علي أبو حمدة ما يقارب المائتي مثل من الأمثال العامية الفلسطينية منها أمثال قروية وأخرى أمثال حديثة العهد، يقدمها للقارئ العربي يكشف بها عن مكونات التراث الفكري والثقافي الفلسطينية ويوضحها دراسة لنفسية أجدادنا من خلال أقوالهم وأغانهم ومسامرتهم.

وفي هذا العمل حرص المؤلف على أن يفرّد لكل موضوع أمثاله فيقول: "وقد حرصت على أن أفرد هذه الأمثال عن الأقوال الدينية والوصايا المتأخرة والأمثال الفصحى، ولم أكن أقبل المثل إلا بعد أن يكون عليه شيء من غبار القرية وعاميتها. وإذا تبين للقارئ الكريم أن كل القرويين متعلمين كانوا أو أميين لا يعجزهم فهم الكثير من فصيح الأمثال ومن أي القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة أيقن غنى ثروة القروي من الأمثال العامية وبالتالي غنى تعبيراته من جلاء الغرض ووضوح الدلالة..".

من هنا عمد مؤلف كتاب "من تراثنا الأمثال الفلسطينية العامية" إلى كتابة المثل بنفس النص واللغة ثم يعمل على ترجمته للغة العربية الفصحى بهدف بيان ما فيه من أغراض وكنائيات ونكات بلاغية ومرام بعيدة. فالأمثال في النهاية هي جزء من الحياة الاجتماعية لأي شعب من الشعوب وخاصة في حالة (فلسطين) فيه بمثابة تقريب لكل فلسطيني وعربي مهما باعد بينهم المسافات ومهما حاول الاحتلال الصهيوني تغيير ملامح الحياة العربية في المناطق المحتلة، والأمثال هي أكبر دليل على عراقية هذا الشعب.

من أمثال الكتاب اخترنا لك: "ابن آدم بولك الدنيا والدنيا بتوكله: يضرب لمن ينال عزاً وأجراً ثم يطوبه الموت فكأنه لم يكن.. من طين بلادك حط على حط العنادك: يضرب في الحث على الزواج من فتيات البيئة والأهل.. "لانا ناهرة ولا منورة، من أين بدنا نخاف العورة؟" أي أن المرأة لا يترك حبها على غارها.

لحفاظ على الهوية الفلسطينية

يوم التراث الفلسطيني.. الذاكرة التي لا تموت

الوقاف / وكالات

يحتفل الشعب الفلسطيني في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام، بيوم التراث الفلسطيني، بناءً على توصية وزارة الثقافة الفلسطينية، وقرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٩٩٩، بهدف الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وعلى التراث الفلسطيني من محاولات طمسه ونسيانه وتهويده.

من المعلوم أنه لكل شعب من شعوب الأرض حضارة وتراث يفخر به ويعتز به وللشعب الفلسطيني حضارة عربية وتراث فني كبير يدل على هويته الثقافية والسياسية في آن معاً. التراث الفلسطيني يُعدّ من المرتكزات الأساسية للهوية الفلسطينية، إذ تتجلى في جل مكوناته خصوصية كمشعب عريق في تراثنا المادي وغير المادي، الضارب جذوره في أعماق التاريخ، وقد أدى دوراً هاماً في تعميق الشعور بالانتماء للوطن والتاريخ.

ويمثل التراث الشعبي الفلسطيني ثروة ضخمة من الأدب والقيم والعادات والتقاليد والمعارف الشعبية والثقافية والفنون التشكيلية والطب والفنون الشعبية، والحكايات، والأمثال، والأحاديث والألغاز، والألعاب الشعبية، والأكلات، والملابس، والديك، والأغاني، والموسيقى الشعبية؛ إضافة إلى الفن المعماري الفلسطيني.

وشكل هذا التراث هدفاً رئيساً لمحاولات الطمس والإبادة والتعقيم والمسح وتتخذ هذه الممارسات عبر التهويد أو اضمحاء الصبغة الصهيونية على هذا التراث وكذلك إلغاء فلسطينية هذا التراث وعروبته وإضعافه ومحوه. وكل ذلك كان يهدف إلى خلق صلة ما بين اليهود والأرض وكسب الاعتراف العالمي بهذه الصلة، ومن جهة، ومن جهة أخرى إضعاف الصلة بين الشعب الفلسطيني وبين أرضه، بل بترها كلياً وقطعاً، وتقوم بهذه الممارسات هيئات كثيرة ومتعددة من وزارات ومكاتب حكومية رسمية أو شبه رسمية إلى مؤسسات وجهات علمية واجتماعية من كل صنف ولون. وبالتالي هدفت هذه المقالة إلى التعرف على تأثير الممارسات الإسرائيلية على التراث الفلسطيني التي عملت على طمسه وتشويهه وتزويره، وكيف أسهم هذا التراث بتنوعه بإيصال رسالة الشعب الفلسطيني إلى العالم عبر تحديد أشكال الطمس والتهويد والتزوير كافة. كما هدفت إلى إبراز دور التراث في الحفاظ على الهوية الوطنية وكيف شكل التراث أحد أدوات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته.

سرقة ممنهجة من أيام النكبة

كشف المؤرخون الصهاينة عن عمليات سرقة ممنهجة للممتلكات



الثقافية والتراثية الفلسطينية في إطار "سياسة إسرائيل لإفراغ فلسطين من سكانها الأصليين"، و"دعم مقولتها الاستعمارية إن فلسطين هي أرض بلا شعب"، وأيضاً لأهدافها الخاصة التي تضمن عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين مرة أخرى إلى أرضهم. ففي النكبة أصبحت كنوز هائلة من الممتلكات المنهوبة من بينها كتب، وصور فوتوغرافية، ومقتنيات مثقفين، ضمن "الميراث الصهيوني" وهكذا لم تكن السرقة حدثاً عابراً يمكن تخطيه أو نسيانه، إنما تواصلت هذه السرقة وصولاً إلى "الأرشيفات الفلسطينية" بذريعة مواد التجريم والأدلة على مخططات الفلسطينيين ونياتهم ودوافعهم وطموحاتهم.

كذلك، استولت إسرائيل على الأرشيفات من مختلف المؤسسات الفلسطينية ومن المنازل، وسرقت الصور الفوتوغرافية من استوديوهات السكان الأصليين، علاوة على مصادرة مكتبات العائلات الغنية في القدس الغربية كعائلة خليل السكاكيني، وعائلة يعقوب فزّاج.

ووجودت الكتب من مناطق أخرى في يافا وحيفا وطبريا والناصرة، عدا نهب المواد التاريخية والتراثية من متاجر التحف والمنازل الخاصة، وتسريب هذه المواد إلى المتاحف الإسرائيلية تحت مسمى "التراث الشعبي الإسرائيلي".

تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثائق تقبع في أرشيف إسرائيل والجيش الإسرائيلي إلى يومنا هذا، وعمليات النهب هذه توصف بأنها "شكل من أشكال تغيير الملكية، وحرمان السكان الأصليين من حقهم في استعادة تراثهم".

أسرلة التراث الفلسطيني لباساً وطعاماً

"الكبار يموتون، والصغار ينسون"، عبارة أطلقها "ديفيد بن غوريون" أول رئيس وزراء إسرائيلي، معتقداً أن القضية الفلسطينية ستمحى من ذاكرة الفلسطيني الذي لم ولن ينسى جيلاً بعد جيل. فالاحتلال الإسرائيلي يُحاول منذ بدايات احتلاله سرقة التراث الفلسطيني وتسويقه حول العالم على أنه تراث إسرائيلي، فلم يكتف بسرقة الأرض؛ لكنه يسعي حثيثاً دون توقف لسرقة الهوية الفلسطينية. لا تتوقف الحملات الدعائية الإسرائيلية عن السعي إلى "أسرلة الأطباق الفلسطينية"، مع الاحتفاظ بأسمائها كما هي مشهورة فلسطينياً وعربياً. دافنة وذوّاقة". نشرت صحيفة "لوفيفارغو" الفرنسية في عام ٢٠١٨ مقالاً بعنوان "المطبخ الإسرائيلي... يحقق نجاحاً باهراً في باريس"، تحدثت فيه عن الأطباق التي تعرضها المطاعم الإسرائيلية في البلد الأوروبي ووصفتها بأنها "أطباق إسرائيلية عمريّة، دافنة وذوّاقة". من بين "الأطباق الإسرائيلية" المزعومة التي استعرضتها الصحيفة الفرنسية الفلفل والشاورما وغيرها

من الأطباق الفلسطينية والعربية الأصل. ورغم وجود مصادر مختلفة عن أصل هذه الأطباق، إلا أنه لا مصادر تاريخية تشير إلى أنها إسرائيلية، بل هي أطباق وُجدت قبل تأسيس الكيان الصهيوني.

العدو الصهيوني يصادر الأزياء الفلسطينية

صادر العدو الصهيوني الأزياء الفلسطينية، وألبس الثوب الفلسطيني المطرز لمضيفات شركة الطيران الإسرائيلية "إل فلسطينية" متخذة أشكالاً عديدة على طريق الاستحواذ التام على الرؤية والرواية الفلسطينية. فقد استولى الصهاينة على الموروث الفلسطيني من الحكايات، إذ أن حوالي ٢١٥ حكاية فلسطينية كانت من ضمن أرشيف الحكايات الشعبية الإسرائيلية حتى عام ١٩٨٦.

وفي مواجهة هذه السرقة يعمل



ناشطون فلسطينيون على جمع القصص الشعبية القديمة، وكذلك الأغاني التراثية والشعبية التي ترتبط بالقصص في محاولة للحفاظ على هذا الإرث الثقافي الفلسطيني وعدم تركه في جعب وأذهان المعمرات والمعمّرين الفلسطينيين، عبر مثل هذه الطرق والأساليب الثقافية الشعبية، يستطيع الفلسطينيون أن يوصلوا من خلالها جزءاً من تفاصيل حياتهم وثقافتهم ومعاناتهم أيضاً إلى كل دول العالم.

تزوير صفحات التاريخ.. أسرلة الآثار الفلسطينية

ابتكر الاحتلال الصهيوني عدة طرق ووسائل في عمليات سرقة وتزييف التاريخ وطمس الهوية العربية الفلسطينية، فقد عمل على جعل معظم المناطق الأثرية والمقامات الدينية ضمن المناطق المصنفة "ج" وفق اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وهذا يعني ضمناً أن

الاحتلال اخضع الغالبية العظمى من المناطق الأثرية التي تشتهر بها فلسطين تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، وفي الوقت نفسه لا تمتلك أي جهة فلسطينية مختصة أي سيادة على تلك المناطق، وهذا بدوره منح الاحتلال حق التصرف في تلك المناطق، وتغيير معالمها وأسمائها بما يتماشى مع معتقداتهم ورغبتهم الذاتية.

بل تعدى الأمر إلى حد إطلاق القصص والروايات المزيفة حول تاريخ تلك الآثار القديمة، كما يحدث الآن حول قبر النبي يوسف (ع) في مدينة نابلس، وكذلك الحال في المقامات الدينية مثل ذو الكفل ويشوع وذو النون في بلدة كفل حارس في محافظة سلفيت، بالإضافة إلى آثار بلدة سبسطية، المدينة السامرية القديمة والتي تعتبر جميعها في نظر الاحتلال من المقدسات اليهودية.

تهويد الأسماء الجغرافية والمواقع الأثرية في القدس

تمر البلدة القديمة في مدينة القدس المحتلة بظروف خاصة، استباح فيها الكيان الصهيوني كل مكوناتها، وأحدثت تغييرات كبيرة مسّت الحجر والبشر، وعلى الرغم من إعلان المدينة تراثاً حضارياً عالمياً تجب حمايته فإن سلطات الاحتلال أمعنت في تغيير المشهد الحضاري والتاريخي للمدينة.

ففي عام ١٩٦٧ أزلت سلطات الاحتلال حي المغاربة، وأصبح أثراً بعد عين، محدثةً خراباً أثرياً وتاريخياً في هذه المنطقة، وبعدها مباشرة بدأت إزالة أجزاء من حارات الشرف، والميدان، والعلم، لإقامة أبنية جديدة ذات نمط معماري جديد مدجج بين القديم والحديث، كما أحدثت تغييراً كبيراً في البناء التاريخي الذي تمت المحافظة عليه خلال قرون ماضية من الحكم العربي والإسلامي. ومسحت معالم تاريخية، ومساجد، وزوايا، ومقامات لها ارتباط بالعقيدة الإسلامية، ووضعت بدلاً منها كُتسا ومعابد يهودية، لتبدأ مرحلة جديدة من الرواية اليهودية التوراتية لخلق تاريخ جديد مرتبط ارتباطاً قوياً بالهدف السياسي باعتبار القدس كاملة تحت السيادة وعاصمة للكيان الصهيوني، مستعملة أسماء جغرافية عربية لأسماء عربية لتأكيد هذه الرواية.

إن مراحل تهويد الأسماء الجغرافية، والمواقع الأثرية داخل مدينة القدس، تعدّ المرحلة ما قبل الأخيرة لحسم الصراع على القدس سياسياً وتاريخياً ودينيّاً للصالح الإسرائيلي، بوصفها عاصمة أبدية، مستخدمة كل الأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

متاحف التراث الفلسطيني... مقاومة بالتاريخ

مقتنيات أثرية، وحُلي، وأزياء فلسطينية قديمة، أصحابها قتلوا في مذبحه دير ياسين عام ١٩٤٨م، وقطع أثاث قديمة، وغيرها، ضمتها جدران متحف التراث الفلسطيني في مدينة القدس. ثلاثة آلاف قطعة أثرية، هي ما تحويه غرف المتحف المكون من ثلاثة طوابق، كل غرفة منها سميت نسبة لما تحويه من مقتنيات، كان يستخدمها الفلسطينيون قديماً، كأدوات الطعام، والحصيد وغيرها.

ويهدف المتحف، وفق القائمين عليه، للحفاظ على الموروث الفلسطيني، من مقتنيات حياتية متنوعة، "في ظل التغييرات التي تُفرض على أهالي القدس ومحاولات الاحتلال الإسرائيلي، سرقة التراث الفلسطيني".

وتتوزع متاحف آثار فلسطينية متواضعة في مدن الضفة الغربية أهمها متحف قصر هشام في أريحا ومتحف القائم مقام في طولكرم ومتحف جبل جرزيم في نابلس ومتحف إبراهيم (ع) في الخليل ومتحف الأزمن في بيت لحم، وتركز وزارة السياحة والآثار الفلسطينية على إقامة متاحف أثرية في مختلف المدن الفلسطينية للحفاظ على الآثار.

لم تكن السرقة حدثاً عابراً يمكن تخطيه أو نسيانه، إنما تواصلت هذه السرقة وصولاً إلى «الأرشيفات الفلسطينية» بذريعة مواد التجريم والأدلة على مخططات الفلسطينيين ونياتهم ودوافعهم وطموحاتهم